الأمم المتحدة

A/76/162

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

قضايا الأقليات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، فرنان دو فارين، إلى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية 165/74 وقراري مجلس حقوق الإنسان 5/25 و 8/43.

* A/76/150.

160821 060821 21-09902 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، فرنان دو فارين

الأقليات والمشاركة المتساوية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

في هذا التقرير، يقدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، فرنان دو فارين، موجزا لأنشطته، ويسلط الضوء على العمل المتواصل بشأن الأولويات المواضيعية المتعلقة بانعدام الجنسية، والتعليم ولغات الأقليات، وخطاب الكراهية الذي يستهدف الأقليات في وسائل التواصل الاجتماعي، ومنع نشوب النزاعات العنيفة من خلال حماية حقوق الإنسان للأقليات، فضلا عن تعزيز حماية حقوق الأقليات من خلال اتباع نهج إقليمي. ويقدم أيضا موجزاً عن زياراته القطرية واتصالاته وأنشطته الأخرى.

وفي الدراسة المواضيعية المتعلقة بالأقليات، والمشاركة المتساوية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، يبين المقرر الخاص الوضع التاريخي لقضايا الأقليات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ومكانتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويسلط الضوء على كيفية مراعاة (أو عدم مراعاة) الشواغل والتوصيات التي أعربت عنها، في عام 2007، غاي مكدوغال، أول خبيرة مستقلة معنية بقضايا الأقليات (انظر A/HRC/4/9)، في الأهداف الإنمائية للألفية، ويولي اهتماما للدور الذي تؤديه أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمشاركة الأقليات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويركز على استمرار الاستبعاد غير المتناسب للأقليات الضعيفة، ولا سيما نساء الأقليات، من الأنشطة الوطنية من أجل التنمية، ويشدد على الاحتجاج المتزايد المؤسف بالتنمية لإضعاف مشاركة الأقليات وعرقلة إعمال حقوق الإنسان الخاصة بها. وأخيرا، يحذر من خطر عدم وجود أي إشارة محددة إلى تهميش الأقليات في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

1 - يقدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملا بولايته، بصيغتها التي قررتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 79/2005 ومددها مؤخرا مجلس حقوق الإنسان في قراره 8/43.

2 - ويقدم المقرر الخاص موجزا لأنشطته في عامي 2020 و2021 منذ تقديم تقريره السابق إلى الجمعية العامة (A/75/211)، ثم يعرض دراسة عن الأقليات والمشاركة المتساوية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعتزم المقرر الخاص الاستفادة من هذه الدراسة للنظر في ضرورة مواصلة التركيز على بعد التنمية المتعلق بحقوق الإنسان، وكيف يبدو للأسف أن هناك سوء فهم لتطبيق أهداف التنمية المستدامة يؤدي أحيانا إلى إعطاء الأولوية للتنمية على حساب حقوق الإنسان، مما يفضي في كثير من الأحيان إلى أن تجد الأقليات نفسها مرة أخرى "متروكة خلف الركب" أو مستبعدة أو محرومة بصورة غير متناسبة على الرغم مما تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيقه من مقاصد. ويلاحظ المقرر الخاص أن بعض الدول تنكر أو تتجاهل فيما يبدو حقوق الإنسان للأقليات، ولا سيما حقها في المشاركة بالتساوي وعلى نحو كامل في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفوائدها.

ثانيا - أنشطة المقرر الخاص في عامي 2020 و 2021

3 - قام المقرر الخاص بعدد من الأنشطة بهدف إجراء دراسات مواضيعية؛ والقيام ببعثات قطرية؛ والتواصل مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الأقليات؛ والتشجيع على الممارسات الجيدة؛ وزيادة الوعي بحقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى أقليات، التي تشكل أساس ولايته، وفهمها. وفيما يلي إيضاحات بشأن بعض مجالات التركيز التي تناولها المقرر الخاص وبعض الأنشطة التي اضطلع بها.

ألف - الأنشطة المتصلة بالأولويات المواضيعية

4 - حدد المقرر الخاص أربع أولويات مواضيعية في البيان الأول الذي قدمه إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي عام 2018، ركز المقرر الخاص على موضوع انعدام الجنسية، وهو يواصل إثارة هذه المسألة، في كثير من الأحيان، في العروض التي يقدمها ومن خلال مشاركته في القيام بأنشطة في جميع أنحاء العالم، على النحو المبين في هذا التقرير.

5 - وشارك المقرر الخاص في أنشطة أخرى تتصل بجميع الأولويات المواضيعية الأربع وهي: انعدام الجنسية، وتعليم الأقليات ولغاتها، وخطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنع نشوب النزاعات الإثنية من خلال حماية حقوق الأقليات. وكما هو الحال في حالتي انعدام الجنسية وخطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي، تميل معظم النزاعات العنيفة المعاصرة إلى إقحام الأقليات (وفي كثير من الحالات الشعوب الأصلية حيث تمثل فيها أقليات في نفس الوقت) بسبب المظالم الطويلة الأمد المتعلقة بالتمييز والاستبعاد وغيرها من حالات انتهاك حقوق الإنسان.

6 - ومن بين هذه الأنشطة إعداد دليل عملي بشأن إعمال حقوق الأقليات فيما يتعلق بالتعليم والتعلم بلغات الأقليات، على أن يكتمل إعداده بحلول نهاية عام 2021. وبدأ العمل أيضا على إعداد دليل آخر بشأن القضاء على انعدام الجنسية لدى الأقليات بالحرص على عدم التمييز في القوانين والممارسات المتعلقة بالمواطنة.

باء - النُهج والمشاركة الإقليميتان الناجحتان

7 - أثبت المقرر الخاص في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس 2018، ضرورة الأخذ بنهج يضفي صبغة إقليمية على المنتدى المعني بقضايا الأقليات لزيادة تيسير المشاركة فيه من جانب الأقليات من مختلف أنحاء العالم وزيادة القدرة على مراعاة الخبرات والشواغل والسياقات الإقليمية[1]. وقد تم اتخاذ الخطوات الأولى نحو الأخذ بهذا النهج في عام 2019، حيث تم تنظيم منتدى إقليمي أوروبي في أيار/مايو 2019 في البرلمان الأوروبي في بروكسل، ومنتدى إقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في أيلول/سبتمبر 2019، ومنتدى إقليمي لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط، عقد في تونس العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ونُظمت جميعها حول موضوع تعليم الأقليات ولغاتها وحقوق الإنسان الخاصة بها.

8 - وقد تعين تأجيل تنظيم المنتديات الإقليمية لعام 2020 المتعلقة بخطاب الكراهية والتحريض على الكراهية ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على الرغم من أنه كان مقررا في البداية عقدها في أربع مناطق (أوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أفريقيا والشرق الأوسط، والأمريكتان)، ولم تعقد سوى ثلاثة منتديات منها فقط على الإنترنت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي عام 2021، ستعقد أربعة منتديات إقليمية بشأن منع نشوب النزاعات وحقوق الإنسان للأقليات، وهي: المنتديان الإقليميان للأمريكتين ولأفريقيا والشرق الأوسط اللذان عقدا على الإنترنت يومي 27 و 28 نيسان/أبريل، ويومي 15 و 16 حزيران/يونيه على التوالي؛ والمنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده يومي 7 و 8 أيلول/سبتمبر؛ والمنتدى الإقليمي الأوروبي المقرر عقده في فيينا يومي 12 و 13 تشرين الأول/أكتوبر.

9 - وخلاصة القول إن النهج الإقليمي يشرك الدول على نحو متزايد، وكما يشرك الخبراء والممثلين والمشاركين الإقليميين. وشهد المنتدى الإقليمي للأمريكتين الذي استضافته حكومة المكسيك في نيسان/أبريل 2021، مستوى كبيرا جدا من مشاركة الدول والمجتمع المدني، حيث شارك فيه ممثلون رسميون من 14 دولة وأكثر من 200 مشارك إجمالا. وفيما يتعلق بالمنتدى الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط الذي عقد في حزيران/يونيه 2021، فقد سجل عدد يربو على 300 مشارك ينتمون إلى أكثر من 28 دولة للمشاركة في هذه المناسبة، وسجل أيضا مسؤولون من 13 دولة.

10 - ويبين المنتدى الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط الذي عقد مؤخرا بعض الابتكارات والنجاحات في النهج الإقليمي للمكلّفين بولاية. فعلى سبيل المثال، شارك عدد كبير من كبار مسؤولي الدول مشاركة نشطة، بمن فيهم وزير العدل في غامبيا بصفتها الدولة المضيفة، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، والمراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، ورئيس ونائب رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والممثلة الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومدير إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية في قطر.

11 - وبدعم من ممثلي الأقليات، ولا سيما الزملاء السابقين المعنيين بالأقليات، ترجمت منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج للدعوة إلى المشاركة إلى 15 لغة من لغات الأقليات/اللغات الإقليمية وقام

(1) A/HRC/37/66، الفقرة 64.

المقرر الخاص وشركاؤه بتداولها في وسائل التواصل الاجتماعي. وأشاد العديد من ممثلي الأقليات بهذه المبادرة. ووفقا للتعليقات الواردة، اكتست هذه المبادرة أهمية خاصة لدى الأقليات المهددة لغاتها بالانقراض، مثل حوالي 100 آشوري احتشدوا حول الملصق المترجم إلى لغتهم. وأدى تعزيز المشاركة مع جماعات الأقليات خلال العملية التنظيمية للمنتدى الإقليمي إلى نشر عدة منشورات تتضمن الدعوة إلى المشاركة في وسائط الإعلام الخاصة بالأقليات.

12 - وكانت التغطية أيضا خلال المنتدى الإقليمي أعلى بكثير، حيث تمت مشاهدة البث المباشر لليوم الأول من المنتدى الإقليمي أكثر من 000 1 مرة. والترويج المستهدف والمركّز لهاشتاغات المناسبة، فضلا عن البث المباشر لها، أتاحا للمشاركين في المنتدى الإقليمي مواصلة المناقشات حول المناسبة في فضاء وسائل التواصل الاجتماعي، ووضع استراتيجيات فيما بينهم، وتوظيف مشاركتهم في المنتدى الإقليمي كأداة للدعوة. ومن الأمثلة على ذلك رابطة قيادة جماعة أورومو والدفاع عن موروثها (Oromo Legacy Leadership and Advocacy Association) التي بثت على الهواء مباشرة حلقة نقاش للمنتدى الإقليمي بمشاركة مديرها على صفحة المنظمة على فيسبوك. وتمت مشاهدة البث المباشر أكثر من 000 20 مرة. وفي نيجيريا، عمد أفراد من مجتمع الإيغبو في إحدى المحليات، إلى تخصيص مكان خارجي يمكن للمجتمع بأكمله فيه مشاهدة البث المباشر للمناسبة.

جيم- البعثات القطرية

13 - لم يضطلع المقرر الخاص بأي بعثة قطرية في فترة السنتين 2020 و 2021 التي يغطيها هذا التقرير بسبب القيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم والمرتبطة بجائحة كوفيد-19.

دال - المنتدى المعني بقضايا الأقليات

14 - يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالدورة الثالثة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات التي عقدت على الإنترنت يومي 19 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن موضوع "خطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقليات"، في التقرير السنوي لعام 2021 الذي قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان (انظر A/HRC/46/57، الفقرات 16-19). ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على المستويات الهامة من الاهتمام والمشاركة في عام 2020، وبخاصة على أساس إقليمي: فقد سُجل زهاء 000 1 مشارك، منهم قرابة 400 للمشاركة في المنتدى المعني بقضايا الأقليات وتقريبا 600 للمشاركة في المنتديين الإقليميين اللذين عقدا في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2021. بيد أن عدد المشاركين في منتدى جنيف انخفض انخفاضا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة بسبب ما اكتنف عقد المنتدى من شكوك في ضوء تفشي الجائحة، وعدم وجود مستشار للمفوضية منذ فترة طويلة يضطلع بتنظيم المنتدى. وسيركز المنتدى في دورته الرابعة عشرة على منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الأقليات، وهي دورة يُفترض أن تعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2021.

هاء - البلاغات

15 - في عام 2020، أُرسل ما مجموعه 78 بلاغا إلى الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وأُرسل جميع هذه البلاغات بالاشتراك مع عدد آخر من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، مما يشكل زيادة كبيرة جدا عن السنة السابقة. وشملت تلك البلاغات 16 نداء عاجلا،

و 53 رسالة من رسائل الادعاءات، و 9 رسائل تتضمن تعليقات وتثير شواغل بشأن تشريعات وسياسات وممارسات محددة.

16 - وفيما يتعلق بتوزيع تلك البلاغات جغرافيا، كان 43 بلاغا يخص منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و 16 بلاغاً يخص أوروبا ووسط آسيا، و 9 بلاغات تخص الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و 4 بلاغات تخص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 5 بلاغات تخص أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأرسل بلاغ واحد إلى شركة خاصة.

17 - وتناولت البلاغات انتهاكات حقوق الإنسان مثل اضطهاد الأشخاص المنتمين إلى أقليات، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان للأقليات والعنف ضدهم والاحتجاز التعسفي والتعذيب، والقيود والتقييدات المفروضة على الحريات الدينية، والاستخدام المفرط للقوة من جانب موظفي إنفاذ القانون، وعمليات الإخلاء القسري، والتمييز في مجال التعليم وأثر المشاريع الإنمائية والأنشطة التجارية على حقوق الإنسان للأقليات[2].

واو - أنشطة التوعية وغيرها من الأنشطة

18 - يَعتبر المقرر الخاص أنشطة التوعية عنصراً أساسياً من عناصر ولايته، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى إبراز وتسليط الضوء على التهميش المتزايد للأقليات في جميع أنحاء العالم، وزيادة قابليتها للتضرر خلال الأزمات الصحية وغيرها من الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19، وتزايد استهداف الأقليات بخطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائط الإعلام وفي جرائم الكراهية المرتكبة في جميع أنحاء العالم، وعلى الدور المحوري لحقوق الإنسان للأقليات في التصدي لإقصائها من أجل منع النزاعات الإثنية، وعلى عدم بروز قضايا الأقليات وعدم الإشارة إليها في العديد من المنتديات، حتى داخل مؤسسات الأمم المتحدة[3].

19 - ومن الاعترافات الهامة التي يود المقرر الخاص إبرازها الشرف الذي منحته إياه سلوفينيا. ففي 28 أيار/مايو 2021، دعت حكومة سلوفينيا المقرر الخاص للمشاركة في المناسبة التي أُقيمت من أجل إحياء ذكرى تعديل دستور سلوفينيا للاعتراف رسميا بلغة الإشارة السلوفينية والاحتفال بهذه الذكرى. وتأتي هذه الدعوة اعترافا بالدعم الذي قدمه والدور الذي قام به مع آخرين في هذا الصدد، وذلك على إثر إحدى التوصيات التي قدمها في تقرير بعثته القطرية لعام 2018 إلى سلوفينيا بأن لغة الإشارة السلوفينية باعتبارها لغة أقلية قائمة بذاتها ينبغي الاعتراف بها رسميا.

زاي - متابعة الأولويات المواضيعية الأخرى

20 - لا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء التطورات المتصلة بالأولويات المواضيعية لولايته. وما زال يتلقى تقارير مثيرة للقلق تفيد بأن الحملة التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للقضاء على انعدام الجنسية بحلول عام 2024، المسماة حملة "#IBelong"، باتت مهددة بشدة، حيث تستمر الإجراءات في ولاية أسام في الهند وفي غيرها من الولايات في هذا البلد، مما قد يؤدي إلى

(2) للاطلاع على تفاصيل جميع البلاغات المرسلة والمعلومات الواردة بموجب الولاية، انظر https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(3) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/SR/Activities2020-2021.pdf.

اعتبار الملايين غير قادرين على تقديم أدلة مقنعة تثبت أنهم مواطنون. وقد يؤدي ذلك إلى أن يصبح الملايين بحكم الواقع عديمي الجنسية.

21 - وتنفيذا للأولوية المواضيعية للمقرر الخاص لعام 2019 بشأن التعليم واللغة وحقوق الإنسان للأقليات، أصبح يُطلَع بصورة متزايدة على الدول التي يبدو أنها تستبعد حقوق الأقليات اللغوية عند تناول المسائل المتعلقة باللغة، التي هي العنصر الرئيسي لهويتها، بل تقوم على نحو متزايد بتقييد استخدام لغات الأقليات في التعليم أو إلغاء هذا الاستخدام تماما. ويرى المقرر الخاص أن هذه التطورات سوف تحتاج إلى معالجة في مبادئ توجيهية ذات أهداف محددة ويسهل الاطلاع عليها، استناداً إلى الممارسات الجيدة في العديد من الدول، لتوفير توجيه أفضل بشأن كيفية فهم حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى أقليات في هذا المجال الحساس وإعمالها بفعالية. ومن المقرر إتمام هذه المبادئ التوجيهية في عام 2021.

ثالثا - دراسة عن الأقليات والمشاركة المتساوية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - مقدمة

22 - حذرت غاي مكدوغال، الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات آنذاك، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2007 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف التي سبقت أهداف التنمية المستدامة الحالية، من أن ثمة خطرا حقيقيا يتمثل في أن الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تكون أقل فائدة بالنسبة لمجموعات الأقليات، بل وقد تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وتلحق ضررا أكبر ببعض مجتمعات الأقليات[4]. فحتى الآن، لم تنظر الجهات الفاعلة في التنمية على نطاق واسع في الصلة بين إدماج الأقليات وحماية حقوق الأقليات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يتناقض مع الحوارات الجارية بشأن الاعتبارات الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية والحوار بشأن هذه الأهداف والشعوب الأصلية الذي أجري في الدورات الأخيرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

23 - وكان تحذير الخبيرة المستقلة متبصرا ولم يلق آذانا صاغية عموما. وقد ركزت في تقريرها على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، وتستند هذه الدراسة إلى بحوثها بما أنها تتعلق بالمسائل الوثيقة الصلة بمشاركة الأقليات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد غدا من الواضح بعد 14 عاما من تحذيرها أن استراتيجيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لم تكن مفيدة على ما يبدو للأقليات، ولا سيما أن الصلة بين إدماج الأقليات وحماية حقوق الأقليات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة قد نظرت فيها الجهات الفاعلة في مجال التنمية على نطاق أقل مما كانت عليه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

24 - وفي هذه الدراسة، يحدد المقرر الخاص المكانة التاريخية لقضايا الأقليات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وموقعها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويسلط الضوء على كيفية مراعاة (أو عدم مراعاة) الشواغل والتوصيات التي أعربت عنها، في عام 2007، غاي مكدوغال، أول خبيرة مستقلة معنية بقضايا الأقليات (انظر A/HRC/4/9)، في الأهداف الإنمائية للألفية، ويولي اهتماما للدور الذي تؤديه أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمشاركة الأقليات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويركز على استمرار الاستبعاد غير المتناسب للأقليات الضعيفة، ولا سيما نساء الأقليات، من الأنشطة الوطنية في

(4) A/HRC/4/9، الفقرة 22.

مجال التنمية، ويشدد على الاحتجاج المتزايد المؤسف بالتنمية لإضعاف مشاركة الأقليات وعرقلة إعمال حقوق الإنسان الخاصة بها، ويحذر من خطر عدم وجود أي إشارة محددة إلى تهميش الأقليات في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25 - ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه إلى جميع الدول ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجماعات والأفراد لما قدمته من تقارير[5].

باء - الخلفية التاريخية

1 - من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة والأقليات

26 - اعتمد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام 2030[6] في أيلول/سبتمبر 2015 أثناء إحدى قمم الأمم المتحدة. وقد اعتمدت الخطة الجديدة مع انتهاء حقبة الأهداف الإنمائية للألفية التي بدأت في عام 2000. وفي خطة عام 2030، أُهيب بالبلدان البدء في بذل جهود لتحقيق 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة و 169 غاية للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ على مدى السنوات الـ 15 المقبلة. وقال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي - مون، "إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هي رؤيتنا المشتركة للبشرية وعقد اجتماعي بين قادة العالم والشعوب"[7].

27 - وبما أن أهداف التنمية المستدامة استوحيت من الأهداف الإنمائية للألفية، فمن المهم النظر في تقرير عام 2007 الذي قدمته الخبيرة المستقلة الأولى المعنية بقضايا الأقليات، حيث لاحظت أن الأقليات كثيرا ما أُهمِلت أو استُبعِدت من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصت بأن تعكس التقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية بانتظام حالة الأقليات وأن تدرج البيانات المصنفة بحسب الفئة الاجتماعية ونوع الجنس في جميع ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي التقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية[8]. وأوصت أيضا بأن تنقح المذكرة التوجيهية لعام 2003 الخاصة بإعداد التقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تعكس بوضوح طلب جمع وإدراج البيانات المصنفة بحسب العرق والأصل الإثني والدين، والمبادئ التوجيهية عامة في هذا الصدد[9]. ونقحت هذه المذكرة التوجيهية بعد ذلك في عام 2009 وأقرت بأنه "يمكن إبراز أبعاد مختلفة لهذا التفاوت، مثل التفاوتات الإقليمية والإثنية والجنسانية والتفاوتات القائمة على أساس الفئات الاجتماعية والاقتصادية"[10]. واقترح استخدام بيانات مصنفة بحسب المجموعات الإثنية[11]. غير أن الصيغة المنقحة

(5) يمكن الاطلاع على نموذج الاستبيان وقائمة المساهمات العامة في الدراسة المواضيعية في الموقع التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/SR/Sample_questionnaire_list_of_contributors.pdf.

(6) قرار الجمعية العامة 1/70.

(7) انظر www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2015/12/sustainable-development-goals-kick-off-with-start-of-new-year/.

(8) A/HRC/4/9، الفقرة 104 (و).

(9) المرجع نفسه، الفقرة 108.

(10) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "إضافة إلى المذكرة التوجيهية الثانية بشأن إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية"، تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الصفحة 5.

(11) المرجع نفسه.

لم تتضمن توصيات الخبيرة المستقلة، ولم ترد أي إشارة إلى الأقليات، وأسقطت في نهاية المطاف مجموعة البيانات المصنفة بحسب العرق والأصل الإثني والدين على الرغم من الالتماس الذي تقدمت به.

28 - وفي *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015*[12]، نظرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في الدروس المستفادة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأقرت بضرورة إدراج الأقليات في خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي هي في مرحلة الإعداد. وأبرزت، من بين أمور أخرى، أنه "لا بد من منح العمل الذي لم يكتمل بعد في مجال التعليم أولوية عالية في خطة التنمية لما بعد عام 2015" من خلال تصميم التدخلات على نحو يلبي احتياجات الأطفال المنتمين إلى الأقليات[13]. وأشارت إلى أن الحاجة تستدعي استخدام بيانات أفضل لأغراض خطة التنمية لما بعد عام 2015، وينبغي تصنيفها بحسب الأبعاد الرئيسية التي لا تكتفي بالأساسين المتصلين بالعمر ونوع الجنس بل تشمل الأصل الإثني[14]. وأقرت بأن الحاجة تشتد إلى بذل جهود موجهة عند تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015 للوصول إلى أكثر الناس ضعفا، ولا سيما أكثرهم حرمانا بسبب أصلهم الإثني[15]. وأشارت إلى أن "إمكانية الوصول إلى المدارس الجيدة، والرعاية الصحية، والحصول على الكهرباء والمياه الآمنة وغير ذلك من الخدمات الشديدة الأهمية، وهي إمكانية كثيرا ما يقررها الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو العامل الجنساني، أو الإثنية، أو الجغرافيا، لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لكثير من الناس"[16].

2 - أهداف التنمية المستدامة ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب - واستثناء الأقليات

29 - أُعدت خطة عام 2030 عن طريق عمليتين متوازيتين قامت بهما الأمم المتحدة. الأولى هي الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة الذي كلفه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ببلورة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. والثانية هي عملية "ما بعد عام 2015" التي وضعها الأمين العام لإعداد خطة للتنمية بغرض متابعة انقضاء موعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشملت هذه العملية طائفة واسعة من المشاورات المفتوحة فيما بين الجهات صاحبة المصلحة وفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي عُيّن لوضع مقترح خطة جديدة[17].

30 - وأثناء صياغة الخطة الجديدة، نشبت خلافات حول كيفية إدراج مسألة عدم المساواة. وقادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مشاورات مواضيعية بشأن عدم المساواة شارك فيها العديد من الجهات صاحبة المصلحة. ولئن أيد معظم البلدان النامية في البداية هدفا قائما بذاته بشأن الحد من أوجه عدم المساواة، فقد عارضته في المراحل النهائية[18].

(12) *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2015* (منشورات الأمم المتحدة، 2015).

(13) المرجع نفسه، الصفحة 27.

(14) المرجع نفسه، الصفحة 11.

(15) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(16) المرجع نفسه، الصفحة 23.

(17) Sakiko Fukuda-Parr and Thea Smaavik Hegstad, "Leaving no one behind' as a site of contestation and reinterpretation", Background Paper No. 47 for the Committee for Development Policy (ST/ESA/2018/CDP/47), pp. 2-3.

(18) المرجع نفسه، الصفحة 3.

31 - ولم يضع فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى هدفا قائما بذاته بشأن عدم المساواة، ولكن "عدم ترك أحد خلف الركب" ظهر كموضوع رئيسي. وينبغي فهم خلفية ظهور شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" من ورقة لاحقة صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2018[19] باعتباره النهج الرئيسي لتأطير عدم المساواة في خطة أهداف التنمية المستدامة كتنمية شاملة، مع التركيز على استبعاد الفئات المهمشة والضعيفة من الفرص الاجتماعية، وصرف الانتباه عن القضايا الأساسية لتوزيع الدخل والثروة، ومكافحة "انعدام المساواة الشديد". والمصطلح فضفاض إلى درجة تتيح له استيعاب تفسيرات متعددة بصورة مناسبة. ويُشار في الورقة إلى أن من تسمه بلدان مختلفة متروكا خلف الركب وتعترف بأنه كذلك يدل على كيفية تعاملها مع مفهوم "عدم ترك أحد خلف الركب". وتشير معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية القطرية إلى الاستبعاد بسبب نوع الجنس والعمر. ففي عام 2017، أشارت جميع تلك الاستعراضات تقريبا إلى النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن 18 منها فقط ذكرت العرق أو الأصل الإثني أو الدين على الرغم من أن أيا منها تقريبا لم يستخدم كلمة "أقلية"، و 11 أشارت إلى جماعات السكان الأصليين.

32 - ومع ذلك، أثيرت إمكانية إدراج الأقليات في مفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015 عدة مرات. والواقع أن التهميش الذي تتعرض له الجماعات القومية أو الإثنية والدينية واللغوية قد أشير إليه أثناء المناقشات التي دارت حول كل مسألة تقريبا مدرجة في جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة - حتى إن كان مرة أخرى كثيرا ما يتجنب الإشارة إليها على نحو مباشر كأقليات. وعلاوة على ذلك، اقترح هدف محدد 10-5 خلال مناقشات الفريق العامل[20]: "تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين والأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، بمن في ذلك الشعوب الأصلية والنساء والأقليات والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأطفال والشباب".

33 - وفي هذه المرحلة، سيقلب الالتزام "بعدم ترك أحد خلف الركب" رأسا على عقب مع حدوث العكس تماما: أي سيجري استبعاد الأقليات. وفي حين تحدد الفقرة 23 من خطة عام 2030 الأشخاص الضعفاء الذين ينبغي تمكينهم عن طريق الخطة، فقد حُذفت الأقليات عمدا من الصيغ السابقة لتعداد "من تركوا خلف الركب" دون تقديم أي تفسير بينما بقيت جميع الفئات الأخرى[21]. وبذلك بدأ ما يمكن أن يُعتبر استبعادا تمييزيا للأقليات في استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة.

34 - وجاء في ورقة موقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان[22] التي نشرت إثر وقت قصير من اعتماد أهداف التنمية المستدامة أن "الخطة الجديدة ربما تتضمن قائمة بأكثر المجموعات توسعا التي ينبغي أن تولى اهتماما خاصا من أي وثيقة دولية من نوعها". وهذا غير صحيح، لأن الخطة تزيل جميع الإشارات إلى الأقليات، وهي إحدى المجموعات المهمشة الرئيسية في العالم التي تحتاج إلى اهتمام خاص وفقا للعديد من الدراسات عن التنمية والفقر.

(19) المرجع نفسه، الصفحة 7.

(20) International Institute for Sustainable Development, "Summary of the Twelfth Session of the UN General Assembly Open Working Group on Sustainable Development Goals: 16-20 June 2014", in *Earth Negotiations Bulletin*, Vol. 32, No. 12, p. 7.

(21) من الفقرة 23 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030: "لا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يعيش أكثر من 80 في المائة منهم في فقر) والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين".

(22) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRAndPost2015.pdf.

35 - وعلاوة على ذلك، فإن مؤشرات قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها اللجنة الإحصائية لم تحقق الطموحات التي ترنو هذه الأهداف والغايات إلى بلوغها في قياس درجة إدماج الفئات المهمشة والضعيفة، ولا سيما الأقليات، على النحو الموصى به سابقا. وفي حين أن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي كُلف باستحداث المؤشرات قد أعرب في البداية عن التزامه بالتصنيف بحسب جميع الفئات المدرجة في الغايات، فإن المؤشرات غالبا ما تكون إما مبهمة للغاية وإما تقييدية. وأُلفت انتباه المقرر الخاص، على سبيل المثال، إلى أنه في حالة مؤشر الغاية 10-2، في حين أن المغزى منها تمثل في "تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك"، فإن المؤشر المقترح لقياس الغاية لا يكاد يدرج خمس مجموعات فيها، مما يجعله عديم الجدوى[23]. وبعبارة أخرى، ونقولها مجددا، إن الالتزام "بعدم ترك أحد خلف الركب" يستبعد بالتالي نوع البيانات الضرورية لقياس إدماج الفئات المهمشة والضعيفة مثل الأقليات، ولكن أيضا الشعوب الأصلية على وجه التحديد، ولا سيما الأقليات الشديدة الضعف مثل المنحدرين من أصل أفريقي وطائفة الروما. ومن المفارقات أن ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ستدعو بعد بضع سنوات إلى تجميع الشكل بالذات من البيانات المصنفة المرفوضة في المؤشر المعتمد للغاية 10-2 من أهداف التنمية المستدامة[24].

جيم - العقبات التي تحول دون مشاركة الأقليات مشاركة متساوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

36 - من بين التقارير المقدمة إلى المقرر الخاص بشأن هذا التقرير المواضيعي، اقتُرح أن يكون شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" النداء الرئيسي الواضح والملحّ طوال عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل التصدي جزئيا للانتقادات التي مفادها أن الأهداف الإنمائية للألفية تخفي أوجه عدم مساواة بين المجموعات، سعت أهداف التنمية المستدامة العالمية الجديدة إلى معالجة هذا الأمر بالتزامها بتحقيق جميع الغايات "لجميع الأمم، وجميع الشعوب، وجميع شرائح المجتمع"[25]. وعلى نحو ما أشار إليه المقرر الخاص في كثير من الأحيان، فإن تحديد مدى مشاركة الأقليات بفعالية وبالتساوي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة يتطلب إتاحة بيانات مصنفة بحسب العمر أو الجنس أو نوع الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر.

37 - ولكن كما قد يُستشف من الدراسة التاريخية لصياغة أهداف التنمية المستدامة، فإن مؤشرات الأهداف وصياغتها الحاليتين تنطويان على احتمال إخفاء استبعاد الأقليات الضعيفة لأنه لا يُقترح تصنيفها إلا بالاستناد إلى عدد محدود جدا من الأسس. فالإطار العالمي لمؤشرات أهداف وغايات التنمية المستدامة

(23) التقرير الذي قدمته مجموعة حقوق الأقليات ومنظمة التحالف من أجل المساواة بين الأديان والتنمية الشاملة للجميع.

(24) دعت المفوضة السامية إلى اعتماد "خطة تحويلية" لتفكيك العنصرية والتمييز النظميين، وأسهبت في ذكر "أوجه عدم المساواة المتفاقمة" و "التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الصارخ" اللذين يعاني منهما السكان المنحدرون من أصل أفريقي (انظر www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27218&LangID=A). وأعربت عن استنكارها لعدم وجود بيانات رسمية مفصلة شاملة بشأن هذه الأقليات.

(25) التقرير الذي قدمته مجموعة حقوق الأقليات ومنظمة التحالف من أجل المساواة بين الأديان والتنمية الشاملة للجميع.

لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 313/71، لا يستند إلى الحقوق إلى حد محدود جدا فحسب، وإنما هو إطار يتسم أيضا بعدم استهداف أضعف الفئات على النحو الواجب.

38 - فمن بين الغايات البالغ عددها 169 غاية، لا تجعل من الإنسان محورا لها سوى نسبة تقارب 30 في المائة، بل إن نسبة أقل من ذلك تصاغ مباشرة وفق حقوق الإنسان. ومن بين 232 مؤشرا فريدا للتنمية المستدامة، فإن نسبة تقارب 35 في المائة فقط منها تجعل من الإنسان محورا لها، أي أنها تقيس مدى التقدم بحسب الأفراد و/أو حقوق الإنسان الخاصة بهم[26].

39 - ومن البيّن أن أهداف التنمية المستدامة تتعلق بالتنمية أكثر من تعلقها بحقوق الإنسان، مع احتمال ألا تجد الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا في المجتمع، وبالتالي الأكثر احتياجا لحماية حقوق الإنسان، مكانا لها كما ينبغي في خطة الأمم المتحدة للتنمية لعام 2030 عموما - بل إنها قد تتخلف أكثر عن الركب. وفي الواقع، أن "25 غاية فقط (حوالي 15 في المائة) من أصل 169 غاية من غايات التنمية المستدامة تركز صراحة على نوع الجنس، و 17 غاية (حوالي 10 في المائة) على العمر (أساسا على الأطفال والشباب)، و 5 غايات (حوالي 3 في المائة) على الأشخاص ذوي الإعاقة، وغايتين (حوالي 1 في المائة) على الأقليات الإثنية وغايتين (1 في المائة) على الشعوب الأصلية. ومن أصل 232 مؤشرا للتنمية المستدامة، يستهدف 46 مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة (حوالي 19 في المائة) الاعتبارات الجنسانية، و 38 مؤشرا (حوالي 15,5 في المائة) الفئات العمرية، و 10 مؤشرات (4 في المائة) نوع الإعاقة، ومؤشران (أقل من 1 في المائة) مركز الساكن الأصلي، أو تصنف هذه المؤشرات بحسب نوع الجنس والعمر ونوع الإعاقة والانتماء إلى الشعوب الأصلية، ولا يستهدف أي مؤشر الانتماء الإثني. ومن ثم، فإن نسبة 85 في المائة من أهداف التنمية المستدامة، وأكثر من 80 في المائة من مؤشرات التنمية المستدامة، لم توضع في الواقع بغرض "عدم ترك أحد خلف الركب"[27].

40 - والأقليات التي تواجه أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز هي من بين الأقليات التي يرجح أن تتخلف عن الركب. فالمرأة أو الفتاة المنتمية إلى الشعوب الأصلية أو طائفة الروما أو الداليت، على سبيل المثال، قد تكون مهمشة ومحرومة على نحو مضاعف، بل قد تكون عرضة بصورة خاصة للإيذاء والحرمان من الحماية الأساسية لحقوق الإنسان. وسواء جرى تحسين أوضاعهن في إطار خطة عام 2030 أم تركن خلف الركب في الوقت الذي تتمتع فيه الأغلبية في البلد بالكامل بفوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك ببساطة لا يراعى في مؤشرات التنمية الاجتماعية والتنمية. وهذا على الرغم من البحوث الواسعة النطاق مثل البحوث التي أجراها معهد التنمية الخارجية والتي تسلط الضوء، على سبيل المثال، على أن أفقر النساء المنتميات إلى الأقليات المحرومة في 16 بلدا من بلدان الجنوب، يحتمل أكثر من غيرهن ألا تصدق بشأنهن الوعود التي ينطوي عليها شعار التنمية بإحراز تقدم في التعليم والصحة[28]. فالتركيز فقط على جنس الشخص، دون الاعتراف بأصله الإثني أو مراعاته كعلامة رئيسية على الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي،

(26) تقرير مقدم من سلافا بالان، المرشحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة أوتاوا، وإيكاترينا بالان، الزميلة في مجال حقوق الأقليات الدولية.

(27) المرجع نفسه.

(28) انظر "Who is being left behind in sub-Saharan Africa, Asia and Latin America?", Overseas Development Institute 2016 reports, متاح على الموقع التالي: https://odi.org/en/publications/who-is-being-left-behind-in-sub-saharan-africa-asia-and-latin-america/.

على سبيل المثال، ينطوي على احتمال إخفاء الأشكال المتقاطعة للتمييز التي تتضافر لزيادة تهميش نساء الأقليات والسكان الأصليين وعدم المساواة التي يواجهنها من حيث الاستفادة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

41 - وقد أظهرت بعض الدول، وإن كان عددها صغيرا جدا، وعيا بهذا البعد الأساسي في تقاريرها لأنها تجاوزت متطلبات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقدمت بيانات مصنفة على أسس من قبيل الأصل الإثني - وبالتالي قدمت بيانات تمس الحاجة إليها، على نحو ما أشارت إليه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2021، لكي تكافح بمزيد من الفعالية الممارسات والسياسات العنصرية والتمييزية النظمية التي يمكن أن تؤدي إلى "ترك البعض خلف الركب" واستبعاد الأقليات المنحدرة من أصل أفريقي وغيرها من الأقليات[29]. غير أن المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الأقليات مغيبون إلى حد كبير في الوقت الراهن من البيانات المطلوبة فعلا في إطار جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بل جرى "محوهم" أصلا.

42 - وكما تشير الدراسة الواردة في أحد التقارير المقدمة إلى المقرر الخاص لإعداد هذا التقرير، من المفترض أن تُنفَّذ خطة عام 2030 "بقيادة قطرية"، ويمكن للدول من الناحية النظرية أن تعتمد نهجا أكثر توسعا وشمولا لاستهداف السكان الأكثر استبعادا وتهميشا، ولا سيما الأقليات والشعوب الأصلية، من أجل اتخاذ تدابير تستهدف تحديدا أولئك "الذين تُركوا خلف الركب" ومؤشرات مصنفة في استعراضاتها الوطنية الطوعية وغيرها من التقارير عن استعراض خطة عام 2030 ومتابعتها[30]. وخلصت الدراسة الاستقصائية التي أجريت على أكبر 15 بلدا في العالم من حيث عدد السكان إلى أنها "صورة مخيبة للآمال للغاية"، حيث لم تكن هناك سوى استثناءات قليلة: فالأقليات والشعوب الأصلية لم تكد تذكر على الإطلاق، وعادة ما ذكرت بإيجاز فقط في التقارير الواردة من البرازيل والمكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن هناك تقريبا أحكام موضوعية تتناول الأقليات أو جماعات السكان الأصليين في سياق الإجراءات المحددة الأهداف أو البيانات المصنفة.

43 - وبالمثل، تأكدت الاستنتاجات الرئيسية المذكورة أعلاه في التقرير التوليفي الخامس للاستعراضات الوطنية الطوعية الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أحدث نسخة لعام 2020 تغطي 47 استعراضا وطنيا طوعيا قدم في ذلك العام[31]. غير أنه من المضلل أن يزعم في التقرير التوليفي أن العديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية شملت تقييمات لأولئك الذين يعتبرون معرضين لخطر التخلف عن الركب، وتحديد فئات مثل الأقليات الإثنية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص عديمي الجنسية. وعلى الرغم من أن هناك فروعا مخصصة للشعوب الأصلية (خمس فقرات: أي بزيادة كبيرة جدا عن تقرير عام 2019)، ولأفراد من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (وهو نفس عدد

(29) تضمن تقرير المكسيك بيانات مصنفة عن الشعوب الأصلية والأقليات المنحدرة من أصل أفريقي، بالإضافة إلى العمر والجنس، في مجالات من قبيل الحصول على الخدمات الصحية، والعمالة، والتعليم.

(30) شمل التقرير الذي قدمته سلافا بالان، المرشحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة أوتاوا، وإيكاترينا بالان، زميلة حقوق الأقليات الدولية، الدول التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والصين، والفلبين، وكندا، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(31) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/27027VNR_Synthesis_Report_2020.pdf.

الفقرات الخاصة بالشعوب الأصلية، أي خمس فقرات، في حين لم يكن هناك سوى فقرة واحدة في التقرير السابق)، فإن الأقليات جرى تجاهلها تماما مرة أخرى، وكذلك الأشخاص عديمي الجنسية الذين لم يذكروا إلا بإيجاز في مرات قليلة.

44 - وعلى النقيض من ذلك، فإن الأقليات وعديمي الجنسية (الذين هم في الغالب من الأقليات) لا يكادون، في الواقع، يذكرون في التقرير التوليفي نفسه. وتشمل الإشارات القليلة فنلندا التي ورد ذكرها في التقرير لأنها لم تسمح بجمع البيانات المصنفة على أساس الانتماء الجنسي أو وضع السكان الأصليين[32]؛ وعمل منظمة المجتمع المدني في بلغاريا، التحالف من أجل الحماية من العنف الجنساني، الذي يولي اهتماما خاصا للفئات الضعيفة من النساء والفتيات من الأقليات الإثنية؛ وجمهورية مولدوفا التي تشير إلى أن مستوى الاستبعاد الاجتماعي لجماعات الأقليات آخذ في الانخفاض بوجه عام؛ وسلوفينيا التي تشير إلى أن مجموعات الأقليات دعيت لحضور بعض المشاورات.

45 - وفي الواقع، في حين أن هناك فروعا مخصصة للأطفال والشباب والنساء والفتيات والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والشعوب الأصلية وكبار السن، يبدو أن جميع الفئات الضعيفة الرئيسية مشمولة باستثناء فئة استبعدت عمدا هي فئة الأقليات.

46 - وعلى الرغم من هذا الاستبعاد الذي يمكن القول إنه تمييزي - أو ربما بسببه - فإن هذه الدراسة ستهتم الآن بعدد من العقبات الشاملة العالمية أمام المشاركة الكاملة والمتساوية للعديد من الأقليات في فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرؤية النبيلة المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب في أهداف التنمية المستدامة، على أمل تسليط الضوء على مجالات الثغرات التي تحتاج إلى معالجة.

انعدام الجنسية

47 - يشكل الحرمان من الجنسية عائقا شبه كامل أمام المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما. وبالنسبة لملايين الأفراد المنتمين إلى الأقليات في العديد من مناطق العالم، وهو عدد قد يزداد قريبا باطراد على الرغم من خطة العمل العالمية التي وضعتها مفوضية شؤون اللاجئين لإنهاء حالات انعدام الجنسية للفترة 2014-2024، فإن الافتقار إلى صفة المواطنة يعادل انعدام الجنسية وما ينتج عنه من حرمان من "الحق في التمتع بالحقوق"[33] في مجالات أساسية من قبيل التعليم والعمل في عدة ميادين وتقلد الوظائف العامة، والحق في امتلاك الأرض وحتى، في الحالات القصوى، الزواج بحرية. إذ لا يُكتفى بحرمانهم من المشاركة المتساوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة فحسب وإنما هم مستبعدون من المشاركة فيها أصلا. وكما أشار المقرر الخاص إلى ذلك في تقرير عام 2018 الذي قدمه إلى الجمعية

(32) يبدو أن الإشارة إلى فنلندا ورفض البيانات المصنفة بحسب الأصل الإثني أو وضع السكان الأصليين يوحيان بأن هذه البيانات تنطوي على مشاكل أخلاقية لأنه "من غير المناسب بطريقة ما تسليط الضوء على مجموعات الأقليات في الإحصاءات المجمعة لتلبية احتياجات مجتمع متساو وديمقراطي". وهذا لا يبدو متماسكا منطقيا لأن العديد من "المجتمعات المتساوية والديمقراطية" تجمع بالفعل بيانات من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح لماذا تُعتبر البيانات الشخصية عن الجنس أو الجنسانية "غير مؤذية أو لا يمكن الاعتراض عليها"، بينما البيانات المتعلقة باللغة أو الدين أو الأصل الإثني مؤذية أو يمكن الاعتراض عليها بالضرورة.

(33) A/73/205، الفقرة 31.

العامة، فإن الغالبية العظمى من عديمي الجنسية اليوم – أي أكثر من ثلاثة أرباع عددهم – تتألف من أشخاص ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية[34]. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تنتمي أكبر مجموعة من الأشخاص العديمي الجنسية إلى أقلية الروهينغيا من ميانمار التي يبلغ عدد أفرادها زهاء مليون شخص، على الرغم من أنه قد يحل محلهم في السنوات المقبلة في قائمة العار ملايين آخرون ينتمي معظمهم إلى الأقليات المسلمة أو البنغالية في الهند[35]. وفي الأمريكتين، تشكل أكبر مجموعة من الأشخاص العديمي الجنسية التي يزيد عدد أفرادها على 000 200 شخص، أفرادا من الأقلية الهايتية في الجمهورية الدومينيكية. وفي أفريقيا، تشكل أكبر مجموعة من الأشخاص العديمي الجنسية حوالي 000 700 فرد من أفراد شعب الديولا وأقليات أخرى في كوت ديفوار، بينما ينتمي معظم الأشخاص العديمي الجنسية في أوروبا إلى الأقليات الناطقة بالروسية في لاتفيا وإستونيا التي يبلغ عدد أفرادها حوالي 000 300 شخص، تليها أقليات الروما المنتشرة في جميع أنحاء أوروبا. وكما أشار المقرر الخاص أيضا في تقرير عام 2018، فإن انعدام جنسية هؤلاء الملايين من الأقليات لا يكون من باب الصدفة أو أمرا غير مقصود بل هو نتيجة مباشرة لقوانين وممارسات للدولة تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان[36].

48 – وهذا الاستبعاد شبه الكامل لأقليات معينة من المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة ما من خلال انعدام الجنسية يظل إلى حد كبير غير ملحوظ ولا يعلق عليه، ولنذكر بالكلمات الشهيرة لآنا أرينديت: الأقليات ليس لها "الحق في التمتع بالحقوق". وفيما يتعلق بالروهينغيا، فإن العواقب وخيمة ولا نهاية لها تقريبا: فلا حق لهم في التصويت، ولا حق لهم في امتلاك الأراضي، ولا حق لهم في الالتحاق بالمدارس والجامعات العامة، ولا حق لهم في السفر دون تصريح من منطقة إلى أخرى في ميانمار، ولا حق لهم في العمل في المؤسسات العامة ليصبحوا معلمين أو أطباء أو ممرضين. ويعني الطابع غير المستقر لوضعهم أنهم محرومون أيضا من أبسط أشكال الحماية التي يتوقع المواطنون أن توفرها لهم الدولة، وهذا ينطبق بصورة خاصة عندما يتضخم ضعفهم بسبب التمييز المتعدد الجوانب: فقد قدر في عام 2018 أن عمليات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ارتكبت في العامين السابقين ضد 000 18 امرأة وفتاة من أقليات الروهينغيا، بما في ذلك من قِبل أفراد من الجيش وقوات الأمن. ولم تجر ملاحقة أي واحد من الجناة قضائيا تقريبا.

49 – وفي حين قد لا يصل الأمر إلى نفس درجات الاستبعاد التي يعاني منها الروهينغيا، فمن المرجح ألا يكون للأقليات عديمة الجنسية أساسا، مثل الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية والديولا في كوت ديفوار والناطقين بالروسية في بعض دول البلطيق والروما في أوروبا، الحق في التصويت أو في الحصول على التعليم العام أو العمل أو الرعاية الصحية العامة أو التمتع بحقوق الملكية. ومن المرجح أن يتعرضوا لقيود السفر، وقد لا يتمكنون من فتح حسابات مصرفية، وبسبب الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، هم أكثر عرضة للعنف الجنسي والجسدي والاستغلال والاتجار بالأشخاص والتشريد القسري وغير ذلك من الانتهاكات.

(34) المرجع نفسه، الفقرة 21.

(35) A/74/160، الفقرة 4.

(36) A/73/205، الفقرة 32.

50 - فهم، إلى حد ما، أسوأ حالا من أولئك الذين تركوا خلف الركب. وهم يصنفون أيضا في فئة أفقر الفقراء. وللأسف، لا يوجد البتة في أهداف التنمية المستدامة ما يحدد أو يعالج هذا الجانب الخاص من الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للأقليات، التي تمثل معظم عديمي الجنسية في العالم، بما أن أي جمع للبيانات يراعي الخلفيات الإثنية أو العرقية أو الدينية للأفراد الذين قد يكونون من المتضررين قد حُذف عند صياغة المؤشرات.

51 - ولا تشير أي غاية من غايات الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، وهو "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، على سبيل المثال، إلى الفقر والضعف الخاصين للأشخاص عديمي الجنسية، ولا إلى الأقليات أو الشعوب الأصلية، الذين غالبا ما يكونون أيضا من بين أفقر شرائح المجتمع في معظم البلدان. ولا يوجد سوى ذكر موجز وغامض لـ "الفئات الضعيفة" فيما يتعلق بتطوير القدرة على الصمود (الغاية 1-5).

52 - وبالتأكيد، في إطار هدف الحد من الفقر، ولا سيما الغاية 1-1 المتمثلة في "القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم"، هل سيُنظَر على وجه التحديد في أولئك الذين هم من بين أفقر الفقراء في العديد من البلدان، مثل عديمي الجنسية والأقليات؟

53 - لسوء الحظ، يبدو أن الجواب هو لا. والمؤشر الوحيد المحدد لقياس "النجاح" في بلوغ هذه الغاية هو المؤشر 1-1-1 المتعلق بـ "نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)"[37]. وفي حين يقر هذا المؤشر بأن الحاجة تقتضي توفير بيانات لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية، فإنه يقتصر على اعتبارات "الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)". والمؤشر الأخير واضح على نحو خاص، حيث إن الموقع الجغرافي يمكن أن يسلط الضوء بصورة غير مباشرة في كثير من البلدان على أثر سياسات الحد من الفقر على المجموعات الإثنية، بما فيها أقليات الشعوب الأصلية التي قد توجد بكثافة في مناطق معينة من البلد؛ ويوحي التقييد في التعامل فقط مع التقسيمات الحضرية/الريفية بالرغبة في عدم التركيز على التأثير المحتمل على الأقليات والشعوب الأصلية.

54 - وبالطبع، فإن الهدف الرئيسي بشأن "المساواة" يكمن في الهدف 10، ولا سيما الغاية 10-2، "تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030". غير أن هناك سببين لإضعاف الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب بالنسبة للأقليات عديمة الجنسية: أولا، لأنه لم يعترف صراحة قط بأن التزامات الدولة يمكن أن تنطبق أيضا على غير المواطنين؛ وثانيا، لأن الأدوات الرئيسية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف تستبعد الحاجة إلى النظر في كيفية تضرر الأقليات (والشعوب الأصلية). وكما أُشير إليه سابقا، فإن أي إشارة إلى جمع بيانات أفقية على غرار الدين أو الأصل الإثني أو العرق لتقييم تحقيق الهدف 10 بالنسبة لبعض أكثر الفئات تهميشا في العالم قد أُزيلت في اللحظة الأخيرة من إطار المؤشرات العالمية.

(37) إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 313/71 في عام 2017.

55 - ونتيجة لذلك، وربما كان ذلك متوقعا، لم يذكر أي من التقارير العديدة التي قدمتها الدول إلى المقرر الخاص صراحة أي إجراء محدد فيما يتعلق بمشاركة الأفراد عديمي الجنسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، مع افتراض بعض التقارير المقدمة من الدول أن أهداف التنمية المستدامة لا تنطبق إلا على المواطنين، وهو افتراض لا يخلو من المعقولية بالنظر إلى طريقة صياغة تلك الأهداف[38].

56 - ولذلك، فإن بعض أضعف الفئات في العالم، ولا سيما الأقليات التي حرمت من حقوق الإنسان الأساسية، لا تزال مغيبة وغير محسوبة في إطار استراتيجية أهداف التنمية المستدامة.

التعليم

57 - يمثل الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، اعترافا بالدور المحوري للتعليم في التنمية. وعلى المستوى المجتمعي، يمكن القول إنه أساسي للتنمية والنمو لأن أي إنجازات إنمائية، بدءا بالتقدم التكنولوجي والصحي والابتكارات الزراعية وصولا إلى الكفاءة في الإدارة العامة وتقديم الخدمات، هي إنجازات تحتاج إلى إطلاق العنان للإمكانات البشرية. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال التعليم. وفيما يتعلق بالأفراد، على النحو المعلن عنه في المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، يمكن أن يُستفاد من تعليم الطفل، بجملة أمور منها "تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها".

58 - غير أن ثلاث مجموعات تجد نفسها على نطاق العالم مستبعدة على الأرجح من التعليم العام أو محرومة من الحصول عليه بالتساوي، وبعبارة أخرى، تترك خلف الركب، وهي: النساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأقليات. فالمجموعة الأولى، وهي بحق كذلك، تحظى بتركيز رئيسي لعدد كبير من التدابير والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ والثانية، أقل بكثير، وإن لم تكن متجاهلة تماما؛ والثالثة تقريبا لا تحظى بأي اهتمام على الإطلاق.

59 - ويمكن القول إن صياغة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، واستبعادها للأقليات، كان لها أثر ضار على الجهود الرامية إلى ضمان المساواة للأقليات. ويُعترف في تقارير عديدة للأمم المتحدة بأن "الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية هي عموما من حيث التعليم والصحة في وضع أسوأ من الأغلبيات الإثنية"[39]. وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أيضا على مدى عقود بأن الأقليات هي إحدى المجموعات الرئيسية التي يعتدى تمييزيا على حقها في التعليم، وأن ذلك يعوق أيضا تنميتها وتنمية المجتمع.

60 - ولا يزال 262 مليون طفل وشاب في سن التعليم الابتدائي والثانوي محرومين من ارتياد المدارس. ومن بين أولئك الذين يواجهون أسوأ أشكال التمييز الفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات محرومة أو مناطق ريفية، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، والأقليات القومية، مما يؤثر على حقهم في ارتياد المدارس وعلى حقوقهم داخل المدارس. ويمكن أن تؤدي المعاملة غير المتساوية إلى إعاقة تعلمهم وتقويض نموهم الكامل على السواء، وهذا له انعكاسات أوسع نطاقا بكثير على الدول والمجتمع ككل[40].

(38) تقارير مقدمة من بولندا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والمكسيك، ونيبال، والهند، واليونان.

(39) *Promoting Inclusion through Social Protection: Report on the World Social Situation 2018* (United Nations publication, 2018), p. 99.

(40) UNESCO and the Right to Education Initiative, *Right to Education Handbook* (Paris, 2019).

61 - ووافق كثيرون آخرون على ذلك، مشيرين إلى أن "إعمال الحق في التعليم له أهمية مزدوجة بالنسبة لأطفال الأقليات والسكان الأصليين. أولا، لأن هؤلاء الأطفال غالبا ما يكونون مستبعدين اجتماعيا ويتعرضون للتمييز، فإن الأثر "المضاعف" للحق في التعليم يكتسي أهمية خاصة لكسر أو إدامة حلقة الاستبعاد والتهميش"[41].

62 - وهنا أيضا يساعد النهج المتعدد الجوانب على فهم أفضل لتزايد تهميش وضعف نساء وفتيات الأقليات اللاتي كثيرا ما يواجهن المزيد من العقبات أمام حقهن في التعليم[42].

63 - ولتعداد عدد قليل من الأسباب، علاوة على عقبة الافتقار إلى صفة المواطنة أو انعدام الجنسية كما ذكر آنفا، قد يلتحق أطفال الأقليات بمدارس لا يكون فيها التعليم بلغة مألوفة لديها، مما يؤدي إلى نتائج أكاديمية مترددية ومعدلات تسرب أعلى، فضلا عن أن أفراد الأسرة أقل قدرة على المساهمة والمشاركة في البيئة التعليمية لأطفالهم[43]؛ كما يمكن أن تستبعد المناهج الدراسية المعلومات المتعلقة بثقافتهم ولغتهم، أو حتى أن تسيء ضمنا أو أكثر صراحة إلى هويتهم؛ وقد تكون هناك قيود مالية أو مادية على التعليم بسبب عدم إمكانية الوصول، بما في ذلك اضطرار أطفال الأقليات إلى السفر لمسافات طويلة. والنتائج النهائية، كما ذكرت اليونسكو في كثير من الأحيان، هي أن بعض الأقليات تترك خلف الركب إلى حد كبير وعلى نحو غير متناسب.

64 - وعلى الرغم من هذا الاعتراف منذ مدة طويلة، فإن استبعاد الأقليات تحديدا في جميع تدابير الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته، بينما لم يُقدم سوى عدد قليل من الفئات الاجتماعية، هو استبعاد أدى إلى تراجع اليونسكو وإلى حد كبير إلى تنحية اعترافها بالأقليات باعتبارها تواجه "أسوأ تمييز في مجال التعليم". واليونسكو في تقريرها لعام 2019 *ما وراء الالتزامات: كيف تحقق البلدان الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة* الذي يفترض أن يكون بمثابة مرجع هام لأولئك الذين يعملون من أجل تحقيق الهدف 4، تركز بدلا من ذلك على العدد القليل من المجموعات التي تركت خلف الركب والتي يتبين أنها تستحق الاهتمام بها فقط في إطار تدابير الهدف 4 ومؤشراته المتصلة بالجنسانية والإعاقة وبوضع السكان الأصليين فيما يتعلق بمؤشر واحد فقط. وعلى الرغم من أن تدابير أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها قد لفتت الانتباه بصورة مشروعة إلى ضرورة التصدي للعقبات الكبيرة التي تعترض سبيل التعليم والتي تواجهها النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية، فإن هذا لا يقلل بأي شكل من الأشكال من ضرورة حماية حق الإنسان في التعليم بالتساوي لجميع الأشخاص المعرضين للخطر والمهمشين بصورة خاصة. وبدلا من ذلك، تُركت خلف الركب مجموعة بعينها مرة أخرى واستُبعدت، على الرغم من أن الأقليات تواجه "أسوأ تمييز في مجال التعليم".

(41) Vanessa Sedletzki, "Fulfilling the right to education for minority and indigenous children: where are we in international legal standards?", *State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2009* (London, Minority Rights Group International, 2009), p. 43.

(42) Carol Benson, *Mother Tongue-based Teaching and Education for Girls: advocacy brief* (Bangkok, UNESCO, 2005).

(43) انظر، على وجه الخصوص، المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، *الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية: دليل عملي للتنفيذ* (جنيف، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2018).

65 - والنتيجة لا تكاد تثير القلق. فاهتمام اليونسكو الطويل الأمد باستبعاد الأقليات و "التمييز في التعليم" قد ولى: فلا يوجد ذكر لأطفال الداليت على الرغم من حرمانهم في كثير من الأحيان من الحصول على تعليم جيد في أجزاء من جنوب آسيا؛ وأُهمل أطفال الروما أيضا، باستثناء ورود ذكرهم مرة واحدة في قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كمجرد مثال على دور الكيانات الإقليمية. ويبدو من الصعب قبول إهمال هشاشة أوضاع نساء الروما واستبعادهن، على سبيل المثال، برفض الاعتراف بضرورة الإشارة إلى الإثنية، عندما يعتبر المرء أن نساء الروما قد وصفن بأنهن "ربما تعرضن للتمييز أكثر من أي مجموعة أخرى، إذ يواجهن التمييز بسبب أصلهن الإثني وجنسهن على حد سواء"[44]. وأخيرا، فإن المنحدرين من أصل أفريقي قد أغفلوا تماما، على الرغم من أن مجموعة كبيرة من الأبحاث خلصت أيضا إلى أنهم من بين أولئك الذين من المرجح أن يواجهوا عقبات في الوصول إلى المدارس أو التعليم الجيد، وعلى الرغم من أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعت هي أيضا على وجه السرعة إلى الحصول على بيانات عن استبعاد المنحدرين من أصل أفريقي الذين يواجهون تمييزا نظميا في مجالات مختلفة - بما في ذلك التعليم.

66 - ونظرا لعدم التركيز على الأقليات في إطار تدابير الهدف 4 ومؤشراته، وبدرجة أقل تضاؤل الاهتمام بالشعوب الأصلية التي تواجه أحيانا بعض العوامل التمييزية نفسها، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن لخطة 2030 أن تتيح مجالا كبيرا عندما لا يتوفر تركيز أو قياس أو مؤشر لتقييم التقدم المحرز أو زيادة استبعاد الأقليات باعتبارها إحدى المجموعات الرئيسية التي تواجه "أسوأ تمييز" في مجال التعليم.

التنمية الاقتصادية

67 - تقدم خطة عام 2030 رؤية للتنمية باعتبارها حجر الزاوية من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع الناس جميعا بالسلام والرخاء. غير أن البيانات تظهر على الصعيد العالمي أن بعض الأقليات والشعوب الأصلية لا تتمتع في كثير من الأحيان بنفس القدر من السلام والرخاء. وفي الواقع، يبدو أن تقريرا صدر مؤخرا عن الأمم المتحدة/مجموعة البنك الدولي يظهر عكس ذلك: فالاستبعاد الاقتصادي للأقليات ومجموعات السكان الأصليين من المبادرات الإنمائية وفوائد التنمية يمكن أن يكون عاملا رئيسيا يسهم في نشوب النزاعات العنيفة، لأن "العديد من النزاعات العنيفة اليوم تتعلق بالمظالم الجماعية الناجمة عن عدم المساواة والاستبعاد والشعور بالظلم ... وعندما تلقي جماعة مظلومة باللوم على الآخرين أو على الدولة بسبب استبعادها الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي المتصور، قد يصبح تظلمها مسيسا وقد يتحول إلى عنف"[45].

68 - ولذلك فإن مبادئ أهداف التنمية المستدامة ووعودها جديرة فعلا بالثناء - باستثناء الخلل المذكور أعلاه المتمثل في عدم التركيز بما فيه الكفاية على "المساواة" في التنمية بتجاهل الحاجة إلى أي تدبير أو مؤشر لتقييم الكيفية التي تعامل وفقها الأقليات في مبادرات التنمية، أو ما إذا كانت تعامل بصورة غير معقولة أو تترك خارج فوائد التنمية الاقتصادية.

(44) Roxana Andrei, George Martinidis and Tana Tkadlecova, "Challenges faced by Roma women in Europe on education, employment, health and housing – focus on Czech Republic, Romania and Greece", in *Balkan Social Science Review*, vol. 4 (December 2014).

(45) United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

69 - فالتنمية، حتى وإن كانت تهدف إلى "تخفيف حدة الفقر" لا تؤدي إلى السلام إذا لم يتمكن الناس من جني فوائدها بالتساوي. والواقع أن الرخاء بدون عدالة، أو التنمية التمييزية، ولا سيما عندما تُستبعد مجموعات مثل الأقليات والشعوب الأصلية، هو أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات العنيفة اليوم. وفي حالات عديدة، يمكن أن تحدث التنمية دون النظر في الأثر على الأقليات والشعوب الأصلية على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بها. وسيكون من السذاجة افتراض أن "التنمية برمتها هي تنمية جيدة": فالتاريخ مليء بأمثلة "التقدم والتنمية" التي تحدث على خلفية الاسترقاق والأعمال الوحشية وحتى الإبادة الجماعية - التي تمارس عادة ضد الأقليات أو الشعوب الأصلية. وللأسف، فإن التنمية التي تتجاهل حقوق الإنسان للأقليات والشعوب الأصلية ليست شيئا من الماضي.

70 - ففي إيطاليا، ظهرت في الستينات حركة انفصالية عنيفة في المنطقة الشمالية من البلد التي يقطنها أساسا الناطقون بالألمانية. وقد ظهرت هذه الحركة أساسا بسبب ادعاءات الاستبعاد والتمييز الناجمة عن تدابير التنمية والحد من النفوذ بعد الحرب العالمية الثانية، مثل بناء سدود للطاقة الكهرومائية وغيرها من مبادرات التصنيع، التي استفاد منها أساسا العمال المهاجرون الذين جلبوا من أجزاء أخرى من إيطاليا وليس من السكان المحليين من الأقليات. وهذا، بالإضافة إلى ادعاءات مفادها أن السياسات اللغوية التي اتبعتها الحكومة الإيطالية عمدت إلى استبعاد الأقلية الناطقة بالألمانية من العمل وغيرها من الفرص من قبل، أديا في نهاية المطاف إلى أعمال عنف واغتيال اثني عشر جنديا وشرطيا إيطالياً. وفي نهاية المطاف، تحقق السلام والازدهار في المنطقة، ولكن فقط بعد أن أسفرت المفاوضات عن اعتماد ترتيبات حكم ذاتي للإقليم أدت إلى الاعتراف بعدد من الحقوق اللغوية، ومنح الأقلية بالفعل درجة أعلى من الاستقلال الإقليمي والسياسي والمالي ومن الدعم، وربما الأهم من ذلك أدت إلى اعتماد نظام حصص لضمان أن تستخدم الإدارات الحكومية في المنطقة كلتا اللغتين الألمانية والإيطالية وتخصيص نسبة من فرص العمل العامة في نظام حصص صارم لسكان الأقلية الألمانية، والجالية الإيطالية، والأقلية المحلية الصغيرة المعروفة باسم لادين.

71 - وفي بابوا غينيا الجديدة، كان تطوير أكبر منجم للنحاس في العالم في جزيرة بوغانفيل منذ الستينات دعامة حيوية للتنمية الاقتصادية في ذلك البلد، حيث ساهم لوحده في مرحلة معينة بأكثر من 45 في المائة من إيرادات البلد من الصادرات الوطنية. وانطوى تطوير المنجم على مصادرة واستخدام الأراضي والموارد التي تمتلكها أقليات السكان الأصليين في بوغانفيل، وكانت الغالبية العظمى من آلاف العمال المستخدَمين عمالا مهاجرين قادمين من أجزاء أخرى من بابوا غينيا الجديدة - وهو نمط كثيرا ما يرتبط بالبرامج الإنمائية الضخمة القائمة على الموارد في أجزاء مختلفة من العالم. ومع مخاطر الإفراط في تبسيط حالة متطورة بمختلف عناصرها الاجتماعي منها والسياسي، بدأ الصراع في الظهور لأن العديد من ملاك الأراضي المحليين لم يستفيدوا من العمالة والمزايا المالية المرتبطة بالمنجم، كما أن الأقليات المحلية من السكان الأصليين أصبحت تشعر بقلق متزايد إزاء الآثار البيئية الضارة، بينما حُولت جميع أرباح المناجم تقريبا خارج الجزيرة. وأخيرا أدت التوترات على مدى عقود إلى اندلاع نزاع عنيف في الثمانينات، حيث تشير التقديرات إلى مقتل عدد يتراوح بين 000 15 و 000 20 شخص من بوغانفيل خلال الفترة 1988-1998 وحدها. وفي نهاية المطاف، أغلق المنجم، ومُنح شكل من أشكال الحكم الذاتي، وصوت السكان مؤخرا بحرية ودون لبس لصالح الاستقلال في استفتاء لتقرير المصير.

72 - وشهدت منطقة دلتا النيجر في نيجيريا توترات في أوائل التسعينات بسبب استغلال النفط ومع عدد من الأقليات المحلية، ولا سيما الأوغوني والإيجاو. ومكّن التشريع النيجيري الحكومة الفيدرالية من مصادرة الأراضي مقابل دفع تعويضات زهيدة دون استشارة السكان المحليين لتسليمها إلى شركات النفط، ذلك أن النفط يعد المحرك الاقتصادي الرئيسي للبلد. والواقع أن صناعة النفط التي تتخذ من دلتا نهر النيجر الخصبة مقرا لها تنتج أكثر من 90 في المائة من إجمالي صادرات البلد. ولطالما كان النفط بمثابة الطوطم في خطط التنمية في نيجيريا. والأقليات في دلتا النيجر لم تشغل الوظائف الماهرة ذات الأجور الجيدة، بل أصبحت المنطقة في الحقيقة أفقر منذ الستينات. فأقلية الأوغوني والأقليات المحلية الأخرى استبعدت إلى حد كبير من فوائد هذا المحرك للاقتصاد الذي خرب البيئة، مما أدى إلى تزايد السخط والعنف في نهاية المطاف في التسعينات.

73 - ولا توجد سوى منطقتين في الهند تستطيع فيهما الأقلية المسلمة في البلد التي يزيد عدد سكانها على 200 مليون نسمة أن تمارس سلطة سياسية كبيرة من خلال شكل من أشكال الحكم الذاتي الإقليمي. وشكلت الأقلية المسلمة في الإقليمين الاتحاديين جامو وكشمير ولاكشادويب أكثر من 50 في المائة من السكان، مع حصول إقليم جامو وكشمير على مستوى أعلى بكثير من الحكم الذاتي حيث يحظى بجمعية برلمانية قادرة على اعتماد تشريعاتها الخاصة. ولكن في آب/أغسطس 2019، سحبت الحكومة الوطنية من جانب واحد الحكم الذاتي من المنطقة بإلغاء المادة 370 من دستور الهند، وفصلت فعليا الحكومة المنتخبة ديمقراطيا القائمة، وألغت من بين أمور أخرى التشريعات وغيرها من التدابير التي تحمي ضمانات ملكية الأراضي والعمالة التي أفادت المسلمين والأقليات الأخرى في جامو وكشمير، "لتسريع نسق التنمية في المنطقة"[46]. وعلى غرار بعض الخطوات المتخذة في جامو وكشمير والتي أثارت مخاوف بشأن حقوق الإنسان من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[47]، أجرى المدير المعين للحكومة الوطنية لعام 2020، في إقليم لاكشادويب الاتحادي، تغييرات شاملة جزئيا لزيادة توسيع نطاق "التنمية السياحية": ومن بين ما تشمله هذه التغييرات مشروع لائحة هيئة تنمية لاكشادويب لعام 2021، الذي يغير حقوق الملكية بحيث يجيز مصادرة الأراضي "من أجل التنمية"، وهدم مستودعات الصيادين التقليدية، وإنشاء المنتجعات السياحية، وتحرير مبيعات الكحول، وفرض قيود على تربية الماشية واستهلاك لحوم البقر، دون أي تشاور أو اتفاق مع السكان المسلمين في الإقليم الذين يشكلون أكثر من 96 في المائة من سكانه.

74 - ومن وجهة نظر حقوق الإنسان، وتمشيا مع التحذير الصادر في تقرير الأمم المتحدة/مجموعة البنك الدولي بشأن النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة، يبدو أن التدابير الإنمائية المذكورة أعلاه قد توخت التمييز ضد السكان الأصليين وغيرهم من الأقليات، إذ توجه العمالة والأرباح والفوائد أساسا نحو السلطات المركزية، ولا تحصل الأقليات الأصلية إلا على فوائد ضئيلة أو لا تحصل عليها أصلا، وفي بعض الحالات تلحق أضرار جسيمة بيئتها المحلية، ويطالها التشريد، وحتى تفاقم الفقر. وبعبارة أخرى، قد تؤدي التنمية في هذه الحالات وغيرها من الحالات إلى زيادة أوجه عدم المساواة الأفقية ما لم تكن الدول على وعي تام بعواقب التنمية على الأقليات، وما لم تتخذ خطوات فعالة لقياس أثر الجهود الإنمائية على الأقليات والشعوب الأصلية التي قد تكون أكثر عرضة للتهميش النظمي في العديد من المجتمعات.

(46) انظر www.aljazeera.com/news/2021/6/24/india-modi-meets-kashmir-leaders-for-first-time-since-autonomy-revoked.

(47) الرسالة AL IND 21/2020 المؤرخة 10 شباط/فبراير 2021.

75 - وللأسف، فإن أيا من تدابير أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تقريبا لا يعترف حاليا أو ينص على تحديد وقياس مخاطر أوجه انعدام المساواة الأفقية المتزايدة من خلال التنمية، وبالتالي يغفل معالجة كيفية عدم ترك أحد خلف الركب من خلال تحقيق الرخاء المشترك والمتساوي لهذه المجتمعات التي كثيرا ما تُستبعد. وبدلا من أن يكون النمو الشامل أولوية، يمكن للتنمية أن تفاقم الاستبعاد والتهميش الذي قد لا يكون ظاهرا للعيان، مما قد يؤدي إلى التوترات، وتفاقم أوجه عدم المساواة، والحفاظ على التمييز المنهجي ضد الأقليات والشعوب الأصلية[48]. بل إن ما هو غير مقبول أكثر هو تجاهل حالة نساء الأقليات، التي تحتاج إلى اهتمام خاص في مجال أثر التنمية الاقتصادية. وينبغي النظر بصورة منهجية في إطار الجهود الإنمائية في تقاطع التمييز على أساس نوع الجنس والأصل الإثني أو الدين أو اللغة. وبدلا من ذلك، وعلى الرغم من أن من المعلوم جيدا أن النساء المنتميات إلى السكان المهمشين، من قبيل الأقليات ومجتمعات السكان الأصليين، يشكلن عددا هائلا من المستبعدات من فوائد المبادرات الإنمائية ويعشن في فقر في جميع أنحاء العالم، فإن نساء الأقليات يجري إغفالهن ولا يظهرن إلى حد كبير في البيانات والقياسات المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق خطة عام 2030.

رابعا - الملاحظات الختامية والتوصيات

76 - يتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان مزيدا من التركيز في أهداف التنمية المستدامة وتدابيرها ومؤشراتها على الفئات المهمشة والأكثر حرمانا واستبعادا من أجل الحد من التفاوتات وأوجه عدم المساواة الأفقية حيثما تشتد الحاجة إلى ذلك. وسيتطلب هذا النهج أن تستهدف الجهود والموارد أكثر الفئات ضعفا واستبعادا. ولا يمكن أن تكون هناك مساواة للجميع إذا لم تبذل أي محاولة لقياس أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل، ولا سيما فيما يتصل بأكثر الفئات تهميشا من حيث المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين أكثر الفئات تهميشا الأقليات، وبخاصة نساء الأقليات.

77 - ولئن حققت خطة عام 2030 وتدابير أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها قفزات مثيرة للإعجاب إلى الأمام مع إعطاء الأولوية للقضايا الجنسانية وأهمية قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، فإن غياب التصنيف بحسب أسس أخرى ينفي ويتجاهل الأهمية الأساسية، من جوانب متعددة، للآثار المشتركة للتمييز على أساس نوع الجنس والأصل الإثني أو الدين أو اللغة بالنسبة لنساء الأقليات. وهذا الإخفاق المستغرَب والمخيب للآمال في قياس أثر الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على بعض أكثر شرائح المجتمع تهميشا، مثل الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي أو الروما أو الداليت، يعني أن التمييز والاستبعاد اللذين يعاني منهما العديد من هذه الفئات لا يزالان مخفيين إلى حد كبير، ومن ثمة لم يعالجا أساسا - وفي ذلك إنكار مباشر للرؤية المعلنة المتمثلة في "عدم ترك أحد خلف الركب".

78 - ومع ذلك، يتأكد هذا الاستنتاج القاسي في النتائج التي خلصت إليها الدراسة المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية المبينة في هذا التقرير، بأن خطة عام 2030 تظل معتمة إلى حد كبير فيما يتعلق بالأقليات والشعوب الأصلية، ولا سيما في عدم استهداف وتصنيف بعض أهم معايير الهشاشة على الصعيد العالمي، وهما الأصل الإثني ووضع السكان الأصليين. ومع ذلك، يمكن وينبغي تصحيح ذلك

(48) المرجع نفسه.

بتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيزه، كما هو مبين من خلال إدراج مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في التقرير التوليفي للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020 والعديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية الـ 47، والتركيز بقوة على هذا المجتمع، على الرغم من عدم إشارة أي من تدابير أهداف التنمية المستدامة أو مؤشراتها إلى هذا الأساس. وفي الواقع، دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضا ضمنيًا إلى إجراء مثل هذا التعديل في حزيران/يونيه 2021، عندما حثت على جمع بيانات رسمية شاملة ومصنفة – على أساس الأصل الإثني – من أجل التمكن من تحديد العنصرية النظمية و "أوجه عدم المساواة المتفاقمة" و "التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الصارخ" الذي يمكن أن "يترك خلف الركب" الأقليات المنحدرة من أصل أفريقي، ومكافحتها بفعالية أكبر.

التوصيات

79 - يوصي المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات بأن تتضمن الوثائق التوجيهية المقبلة بشأن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية فرعا مخصصا للتقدم المحرز في الجهود المبذولة من أجل "عدم ترك أحد خلف الركب" موجه إلى الأقليات، وأن تدعى الدول إلى تحديد إجراءاتها وإنجازاتها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في استعراضاتها الوطنية الطوعية، كما حدث مع الفئات المهمشة والضعيفة الأخرى، من قبيل الشعوب الأصلية ومجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وإدراج قسم مماثل في المستقبل في التقرير التوليفي.

80 - ويوصي المقرر الخاص أيضا باعتماد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز على أساس الأصل الإثني والدين واللغة، وجميع الأسس الأخرى المعترف بها في القانون الدولي.

81 - وعلى نحو ما دعت إليه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2021، ينبغي للدول أن تجمع بيانات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المنتمين إلى أقليات من أجل بلورة الاستجابات السياساتية المناسبة. وينبغي تصنيف هذه البيانات على أساس الأصل الإثني والدين واللغة بالإضافة إلى نوع الجنس.

82 - ويوصي المقرر الخاص بأن تتخذ الدول خطوات تشريعية وغيرها من الخطوات للقضاء على انعدام الجنسية لجميع المولودين أو المقيمين منذ فترة طويلة في بلد ما من أجل الامتثال الكامل لحظر التمييز الوارد في القانون الدولي، وهو أحد أشد الحواجز التي تحول دون مشاركة أقليات معينة مشاركة كاملة ومتساوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

83 - ويمثل التعليم السبيل صوب تحقيق مشاركة كاملة ومتساوية للأقليات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. فللأقليات والشعوب الأصلية حقوق متساوية في التعليم الجيد. وحيثما توجد تجمعات للأقليات، يجب توفير التعليم بلغتها بقدر الإمكان ولأطول فترة ممكنة عمليا لكي تكتسب مهارات القراءة والكتابة والحساب على نحو فعال ومبكر، فضلا عن أن تكون أكثر فعالية في اكتساب القدرة على استخدام اللغات الأخرى بيسر. ويجب على وجه الخصوص تذليل العقبات المادية التي تعترض سبيل التعليم، بما في ذلك الافتقار إلى المدارس أو وسائل النقل، وأن تحظى بالأولوية في حالة الأقليات والشعوب الأصلية المهمشة والضعيفة.

84 - ويمكن للمبادرات الإنمائية التي تقلل من أثر الأقليات ومجتمعات الشعوب الأصلية أو تتجاهله أن تؤدي إلى زيادة استبعادها وتهميشها اقتصاديا وتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وهذا ينطبق بصفة خاصة على نساء الأقليات والسكان الأصليين. وعلى وجه الخصوص، في حالة المبادرات الإنمائية القائمة على الموارد التي تؤثر أو تشمل أجزاء من البلد الذي توجد فيه مجتمعات الأقليات أو الشعوب الأصلية، يجب أن تشمل المبادرات إجراء مشاورات عامة محلية مسبقة، ودراسات لتقييم الأثر تركز على هذه المجتمعات، وخطط عمل بشأن كيفية إعطاء الأولوية للأقليات أو مجتمعات الشعوب الأصلية المحلية في خطط العمالة وتقاسم إيرادات المشاريع وفوائدها من أجل الامتثال لنهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية، ولا سيما حظر التمييز في تقاسم الرخاء. ويجب أن تبين حالة نساء الأقليات والأثر عليهن بوضوح دائما في جميع هذه المجالات.

85 - ويوصي المقرر الخاص بأن تدعم المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان العمل الذي تضطلع به الدول في مجال رصد التمييز وأوجه عدم المساواة والإبلاغ عنها، بسبل منها جمع بيانات مصنفة عن أهم أوجه عدم المساواة والتفاوتات الأفقية، مثل الأصل الإثني والدين واللغة، بالإضافة إلى نوع الجنس.

86 - ويكرر المقرر الخاص توصيات عام 2007 الصادرة عن الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات والتي تدعو فيها وكالات التنمية الدولية إلى القيام بما يلي:

(أ) اعتماد مبادئ توجيهية للسياسات بشأن قضايا الأقليات وحقوق الإنسان الخاصة بها تعالج تحديدا الحواجز وأوجه التمييز الخاصة التي يواجهها الأشخاص المنتمون إلى الأقليات، بالإضافة إلى الشعوب الأصلية؛

(ب) بناء القدرات المؤسسية والمعارف بشأن حالة الأقليات فيما يتعلق بالفقر ومؤشرات التنمية البشرية الأخرى. وينبغي أن يشمل ذلك تدريب الموظفين على حقوق الأقليات وتطبيق نُهج التنمية القائمة على حقوق الإنسان؛

(ج) إجراء حوارات مع الأقليات بشأن أولويات التنمية؛

(د) جمع بيانات مصنفة عن أثر السياسات والبرامج والمشاريع على الأقليات؛

(هـ) رصد الدعم المقدم من الميزانية لضمان أن تكون مخصصات الموارد موجهة على النحو المناسب للأقليات أو المناطق التي تعيش فيها هذه الأقليات؛

(و) دعم الدول في إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وجميع إجراءات الاستعراضات المرتبطة بهذه الطرائق لضمان تغطية أثر السياسات على الأقليات على النحو المناسب؛

(ز) إجراء مزيد من البحوث بشأن أثر استراتيجيات التنمية والحد من الفقر على الأقليات والحرص على أن تعكس ورقات الاستراتيجية القطرية للتعاون الإنمائي حالة الأقليات وأن تنشر بلغات الأقليات؛

(ح) وضع بنود للميزانية لدعم العمل المتعلق بقضايا الأقليات في مجال التنمية.

87 - **ويوصي المقرر الخاص منظمات المجتمع المدني بما يلي:**

(أ) **زيادة رصد أوجه عدم المساواة القائمة على أساس الأصل الإثني أو الدين أو اللغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة؛**

(ب) **في إطار جهودها الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة، النظر في تقديم تقارير بشأن مسائل من قبيل انعدام الجنسية والتعليم والمشاركة الاقتصادية للأقليات في خطط أو مشاريع التنمية بغية ضمان أن تكون هذه الأهداف شاملة للجميع وغير تمييزية.**